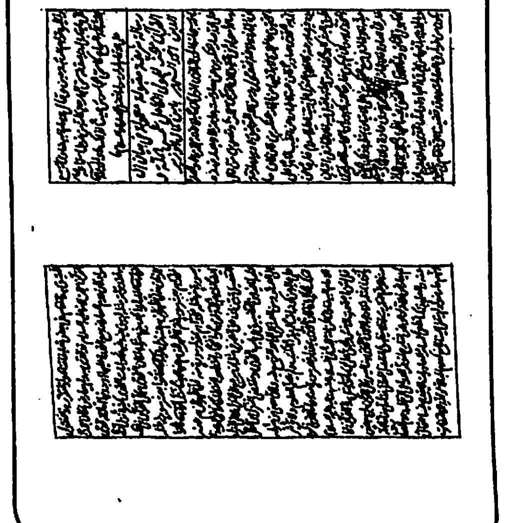
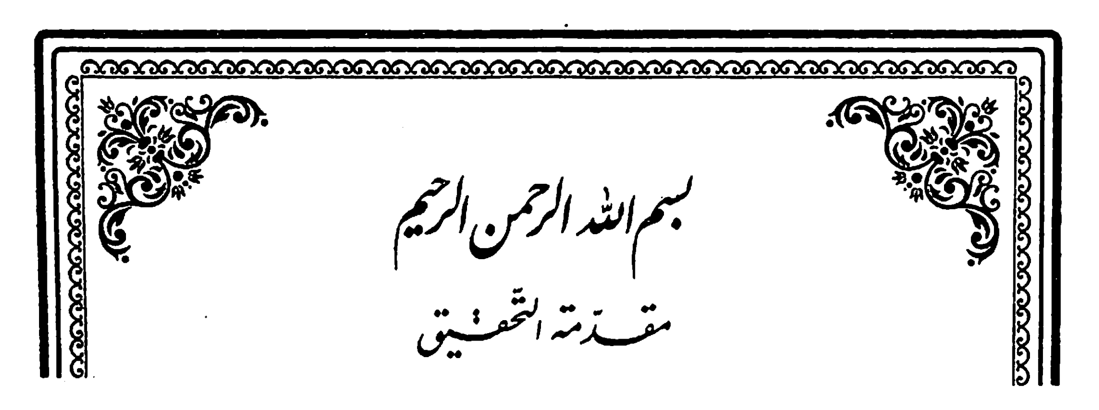
مكتبة أيا صوفيا (أ)



مكتبة بغدادي وهبي (ب)

هذه الرسالة معمولة في تحقيق إعجاز القرآن
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي أنزل كلاما بلاغته معجزة، والصلاة على
محمد صار المنكرين عن معارضته عاجزة. وبعد فهذه
رسالة معمولة في تحقيق أن القرآن معجز وتصديق من
قال أن إعجازه ببلاغته فنقول ومن الله تعالى التوفيق

مكتبة جامعة اسطنبول (ج)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الخَلْقِ أَجْمَعين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهِرين.

وبعدُ:

فإنَّ القرآنَ الكريمَ هو كتابُ اللهِ الذي أَنْزلَهُ على خاتَمِ المرسَلين، ليكونَ المنهجَ القويمَ والصِّراطَ المستقيمَ للبشريَّةِ جمعاءَ إلى يومِ الدِّين، وجَعَله سبحانهُ المعجزةَ العُظْمَى والآيةَ الكُبرى المستمرَّةَ إلى آخِرِ الدَّهرِ، آتياً مِن أساليبِ البَلاغةِ بالعَجَبِ العُجَاب، راقياً مِن ذُرَى الفصاحةِ مَرْقًى لا يُجاب.

وإذا كان كلُّ نبيٍّ قد أُعطِيَ مُعجزةً خاصَّةً به تَحدَّى بها قومَه لم يُؤْتَها بعينِها من المرسَلينَ غيرُه، وكانت كلُّ واحدةٍ من تلكَ المعجزاتِ مناسِبةً لحالِ القومِ الذينَ بُعثَ فيهم النبيُّ ومِن جنسِ ما بَرَعوا به، كما أُوتيَ موسى عليه السَّلامُ العصَا بما فيها من الآياتِ، وكان السِّحرُ فاشياً في قومِ فرعونَ، وأُوتيَ عيسى عليه السَّلامُ إحياءَ الموتَى وقد بَرَعَ قومُه بالطِّبِّ، كذلك فإنَّ العربَ الذينَ بُعِثَ فيهمُ النَّبيُّ ﷺ كانوا قد بَلَغوا مِن الفَصاحةِ والبلاغةِ وأفانينِ الكلامِ الغايةَ التي ظنُّوا أنْ ليس بعدَها غاية، فجاءَهم النبيُّ عليه السَّلامُ بهذا القرآنِ الذي تحدَّاهم في أعظمِ شيءٍ بَرَعوا به، فتحدَّاهم أوَّلاً أنْ يأتوا بمثْلِهِ فقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور: ٣٤]، فلمَّا عَجَزوا تحدَّاهم بعشرِ سورٍ

فقال: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، ثُمَّ لـمَّا ظَهرَ عَجزُهمْ تحدَّاهم بمقدارِ سورةٍ فقال: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

لكنَّ هذا التحدِّيَ ليس مختصًا بالقومِ الذين بُعثَ فيهم النبيُّ ﷺ وإنَّما هو مستمرٌّ إلى قيامِ السَّاعة، لا بل إنَّه ليس مُقتصِراً على الإنسِ وإنَّما يشملُ الجنَّ أيضاً، حيث أَعْجزَ اللهُ سبحانه الجميعَ بقولِهِ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وهذهِ رسالةٌ لطيفةٌ في بيانِ أَوجُهِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ، وعَرْضِ أقوالِ العلماءِ في هذه المسألةِ، وذكرِ اختِلافِهم في سببِ هذا الإعجازِ الذي أَوْدعَهُ الله في هذا الكتابِ، وجَعَلهُ بذلك المعجزةَ العُظْمَى التي أُوْتِيَها نبيُّنا الكريمُ ﷺ.

ولـم يَـرِدْ لهـا عنـوانٌ محـدَّدٌ فـي النُّسـخِ الخطيـة، بـل وَرَدَ فـي إحداهـا عنوانٌ تَوصيفيٌّ بلفظ: «رِسـالةٌ شَـريفةٌ مَقبُولـةٌ مَعمُولةٌ في بَيـانِ أنَّ القُرآنَ مُعجـزٌ»، وجاء في أُخـرى: «هذه الرِّسـالةُ معمولةٌ فـي تحقيقِ إعجـازِ القرآنِ»، بينَمـا لم يُذْكرْ فـي الثَّالثةِ شـيءٌ يتعلَّقُ بالعُنوان.

وأمَّا موضوعُها فقد بَيَّنَه المؤلِّفُ في مُفْتَتَحِها بأَوْجَزِ بيانٍ وأَوْضحِهِ، حيث قال: (فهذِهِ رِسالةٌ مَعمُولةٌ في تَحقِيقِ أنَّ القُرآنَ مُعجزٌ، وتَصديقِ مَن قالَ: إنَّ إعجازَهُ بَلاغَتِهِ) فالعبارةُ الأُولى فيها بيانُ موضوعِ الرِّسالةِ، والثانيةُ بَيَّنَ فيها المؤلِّفُ اختيارَه في هذِهِ المسألةِ التي قيلَ فيها أقوالٌ كثيرةٌ ذكرَها المؤلِّفُ وناقَشَها جميعاً، مُبيِّنا ما لكلٍّ منها وما عليهِ، وما قالهُ العلماءُ في ردِّ بَعْضِها، مع التَّوسُّعِ في ذلك أحياناً، كنقلهِ عن التفتازانيِّ ما قيل في ردِّ القولِ بالصَّرفةِ.

كمـا بيَّـن اختيارَه فـي مسـألةٍ أُخـرى اخْتَلَفَ فيهـا المفسِّـرون مختـاراً الرَّاجحَ منهـا، وهـو مـا قيـلَ فـي عَـوْدِ الضَّميـرِ فـي قولـهِ تعالـى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقـرة: ٢٣] مـن أنَّ حـقَّ الضَّميـرِ فـي ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ أن يَرجعَ إلـى المُنزَلِ لا إلـى المُنزَلِ عَليـهِ، حيـثُ قـال بالثَّانـي بعـضُ العلمـاءِ، وقـد ذَكَـر البيضـاويُّ الوجهيـنِ فقـال: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفـةُ (سـورة)؛ أي: بسـورةٍ كائنةٍ مِن مِثْلِهِ، والضَّميرُ لـ(ما نزلنا)؛ أي: بسـورةٍ مماثلـةٍ للقرآنِ العظيمِ في البلاغةِ وحُسْـنِ النَّظْـمِ، أو لـ(عَبْدِنا)؛ أي: بسـورةٍ كائنـةٍ ممَّـن هو علـى حالِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّـلامُ مِـن كونهِ بشـراً أُمِّيّاً لم يَقـرأ الكتبَ ولـم يَتَعلَّـمِ العلوم[1].

وتَتميَّز هذه الرسالةُ بكثرةِ التَّعقُّباتِ على أئمَّةٍ كبارٍ مشهودٍ لهم بالتقدُّمِ في العلمِ والفضلِ، كالسَّكَّاكيِّ والبيضاويِّ والتَّفْتازانيِّ والإيجيِّ والسيِّدِ الجُرْجانيِّ وغيرِهم، ما يدلُّ على سعةِ علمِ المؤلِّفِ وقوَّةِ تحريرِه:

فمِن ذلك قولُه متعقِّباً للبيضاويِّ: (وأمَّا الَّذِي ذَكرهُ الإمَامُ البَيضاوِيُّ مِن أنَّهُ مُعجزٌ في نَفسهِ لا بالنِّسبةِ إلَيهِ عَليهِ السَّلامُ؛ لقَولِهِ تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨] = فلا وَجهَ لهُ...).

وقولُه في تخطئةِ التَّفتازانيِّ: (وبهذا التَّفصِيلِ تَبيَّنَ أنَّ الفاضِلَ التَّفتازانيَّ لم يصِبْ في زَعمِه توقُّفَ ثُبوتِ الإعجَازِ القُرآنيِّ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ المَذكُورةِ كما هُو الظَّاهرُ مِن مَساقِ كَلامهِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ...).

وقال أيضاً في تخطئتِهِ: (ومِن هُنا اتَّضحَ عَدمُ إصابةِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ في تَقريرِ الكَلامِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ...).

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٥٧).

ونَسَبَ كلاماً للإيجيِّ إلى القصورِ فقال: (وتبيَّنَ أيضاً ما في قَولِ صَاحبِ «المواقِفِ»: وأمَّا أنَّهُ حِينئذٍ - أي: حِينَ إذ تحدَّى بِهِ ولم يُعارَضْ - يَكونُ مُعجِزاً، فقدْ مرَّ؛ أي: فيما سَلفَ مِن بَيانِ حَقيقةِ المُعجِزةِ وشَرائطِها = مِن القُصورِ...).

ونَقل عن السَّكَّاكيِّ قولَه: (إنَّ البَلاغةَ تَتزايدُ إلى أنْ تَبلغَ حدَّ الإعجازِ، وهُو الطَّرفُ الأعلَى، وما يَقربُ عنهُ).

ثم تعقَّبهُ بقوله: (لمْ يُصبْ في إثبَاتهِ المُنتهَى لمَراتبِ البَلاغةِ؛ لِـمَا عَرفْتَ أنهُ ما مِن مَرتبةٍ في البَلاغةِ إلَّا ويُمكنُ أن يُوجدَ فَوقَها مَرتبةٌ أُخرى).

وله كلامٌ طويلٌ أيضاً في هذه المسألةِ في التعقُّبِ على السيدِ الجُرجانيِّ.

وآخَرُ على التَّفتازانيِّ، وقد استهلَّ ردَّه عليه بعد نقلِه لكلامِه بقولِهِ: (ولقد أخطأَ في السُّؤالِ، وما أصابَ في الجَوابِ).

ولعلَّ كثرةَ التَّعقُّباتِ هذه تفسِّرُ قلَّةَ المراجعِ التي نَقَلَ عنها المؤلِّفُ في هذهِ الرسالةِ، فلربَّما أرادَها أنْ تكونَ مناقشةً لأقوالِ أئمَّةِ هذا الشَّأنِ المتعلِّقِ بموضوعِها، لا مجرَّدَ سَرْدِ الأقوالِ وعَرْضِ المعلوماتِ، فأراد أن يَبحَثَ ويناقشَ، ويُصحِّحَ ويَعترِضَ، ويَتعقَّبَ ويُراجع.

ومِن المراجعِ التي نَقَلَ عنها في هذهِ الغايةِ: «دلائل الإعجاز» لعبدِ القاهرِ الجُرْجانيِّ، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكيِّ، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي، و«المواقف» للعضد، و«شرحه» للجرجاني، و«شرح المقاصد» للتفتازاني، وغيرها.

وقد تميَّزتْ هذه الرِّسالةُ أيضاً بوضوحِ العبارةِ، وقوَّةِ التَّحريرِ وحُسنِ الإشارة، كما يُلاحَظُ فيها بعضُ الجملِ الطَّويلةِ، على أسلوبِ المتأخِّرينَ الذينَ

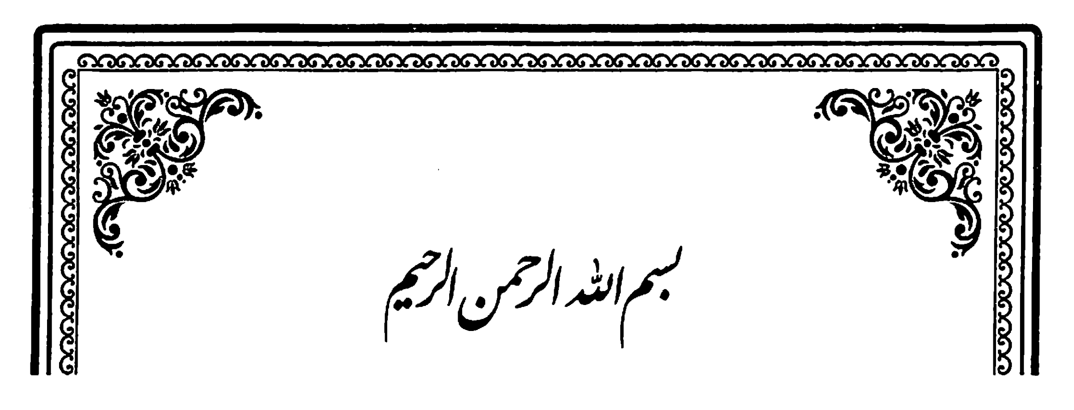
يؤخِّـرونَ عَجُـزَ الكلامِ عن صَـدْرِه بمراحـلَ، كأنْ يُذكَرَ المبتدأُ مثلاً ثـم يتأخَّرَ الخبرُ إلـى ما بعدَ جملٍ عديدةٍ، فاسـتَعْمَلْنا على سـبيلِ التَّيسـيرِ الإشـارةَ: (=) لبيـانِ نهايةِ الكلامِ وتوضيـحِ جَوابِهِ.

وقـد اعْتَمَدْنـا فـي تحقيقِ هذه الرِّسـالةِ علـى ثلاثِ نسخٍ خطيَّةٍ، فأوَّلُها نسـخةُ جامعـة اسـطنبول ورَمزْنـا لهـا بالرَّمـز: (ج)، ثم نسـخةُ أيا صوفيـا ورَمْزُهـا: (أ)، ثم بغـدادي وَهْبـي ورمزُها: (ب).

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

المحقق

***



الحَمدُ للهِ الَّذِي أنزَلَ كَلاماً بَلاغتُهُ مُعجِزة، والصَّلاةُ عَلى مُحمَّدٍ صَارَ المُنكِرونَ عَن مُعارضَتهِ عَاجزة، وبَعدُ:

فهذهِ رِسالةٌ مَعمُولةٌ في تَحقِيقِ أنَّ القُرآنَ مُعجزٌ، وتَصديقِ مَن قالَ: إنَّ إعجَازهُ ببَلاغَتهِ، فنَقولُ ومِن اللهِ التَّوفيقُ، وبَيدهِ أزمَّةُ التَّحقيق:

المُعجزةُ لا بدَّ فيها مِن إعجَازِ المُنكِرِ[1]؛ فإنْ كانَ ما أتَى بهِ المُتحدِّي: صَادِراً كانَ عنهُ كإخبَارهِ عَن الغَيبِ، أو ظَاهراً عَلى يَدهِ غَيرَ صَادرٍ عَنهُ كالكَلامِ المُنزَّلِ عَلى نَبيِّنا عَليهِ السَّلامُ، خَارِجاً[2] عَن طَوقِ البَشرِ ـ كما هُو المُختارُ مِن جُملةِ ما قِيلَ فيهِ ـ فالإعجَازُ في إتيانِ المُتحدَّى بهِ.

وإنْ لم يَكنْ خَارِجاً عنهُ، كما هُو رأيُ أصحَابِ الصَّرفة في حقِّهِ، فالإعجَازُ في مَنعِ المُنكِرينَ عنِ الإتيانِ بمِثلهِ، وذَلكَ المَنعُ خَارقٌ للعَادةِ، فالإعجَازُ لا يَخلُو عَن خَرقِ عَادةٍ.

---

(١) في (ب): «المنكرين».

(٢) قوله: (خارجاً) خبر (كان) في قوله: (فإن كان ما أتى...)، أما قوله: (صادراً) وما عطف عليه من قوله: (ظاهراً) فهو حال.

والإعجَازُ حَقيقةً إنّما هُو في الثّاني، وأمّا الأوّلُ فالمُتحقّقُ فيهِ إظْهارُ العَجزِ[١]، لا الإعجَازُ.

وبالجُملةِ: فالمُعجزةُ لا بدَّ فيها مِن خَرقِ العادَةِ، وأمّا ما تُحدِّيَ به[٢] فلا يَلزمُ أنْ يَكونَ مِن خَوارقِ العَاداتِ، وقَد قَضينا حقَّ المَقامِ في تَحقيقِ هَذا الكَلامِ في بَعضِ تَعلِيقاتِنا[٣].

وإذا تقرَّر هَذا فنَقولُ: إنَّ القُرآنَ مُعجزٌ؛ لأنّهُ عَليهِ السَّلامُ قد تحدَّى بهِ ولمْ يُعارَضْ، فكانَ مُعجِزاً سَواءٌ كانَ عَدمُ المُعارَضةِ معَ القُدرةِ عَليها أو بدُونها.

أمّا أنّهُ تَحدَّى بهِ: فقدْ تَواترَ بحَيثُ لمْ يبقَ فيهِ شُبهةٌ، وآياتُ التَّحدِّي كَثيرةٌ؛ نَزلَ أوّلاً قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، فكانَ التحدِّي بكلِّ القُرآنِ في ذَلكَ الزَّمانِ، فلمّا ظَهرَ عَجزُهمْ عَنهُ نَزلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، فتَحدّاهمْ بعَشرِ سُورٍ، ثُمَّ لمّا ظَهرَ عَجزُهمْ عنها أيضاً نَزلَ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، فتحدّاهمْ بمِقدارِ سُورةٍ منهُ[٤]، فلمّا ظَهرَ عَجزُهمْ عَنهُ أيضاً لزِمتْهمُ الحجّةُ لُزوماً واضِحاً، وانقطعُوا انقِطاعاً[٥] فاضِحاً.

وبهذا التَّفصِيلِ تَبيَّنَ أنَّ حقَّ الضَّميرِ في ﴿مِّثْلِهِ﴾ أن يَرجعَ إلى المُنزَلِ لا إلى المُنزَلِ عَليهِ؛ لِمَا فيهِ مِن التَّضييقِ في بابِ التَّحدِّي، ومُقتضَى التَّنزُّلِ مِن الكلِّ إلى

(١) في (ب) و(ج): «المعجز».

(٢) «به» ليست في (أ).

(٣) لعله يقصد رسالته التي عملها في «تحقيق المعجزة»، وقد قمنا بنشرها ضمن هذا المجموع.

(٤) «منه» ليست في (أ).

(٥) في (أ): «وانعطفوا انعطافاً».

العَشرِ، ومنَ العَشرِ إلى الواحدِ، التَّوسيعُ[(١)] فيهِ، ولأنَّ[(٢)] مَعنَى ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾: ممَّن علَى حَالِهِ، مِن كَونِهِ أُمِّياً لَمْ يَقرأ الكُتبَ، ولَمْ يَتعلَّمِ العُلومَ، ولا تأثِيرَ لتِلكَ الحالِ إذا كانَ التَّحدِّي بمِقدارِ أقصَرِ سُورةٍ منهُ.

وأمَّا الَّذي ذكرهُ الإمامُ البَيضاوِيُّ مِن أنَّهُ مُعجزٌ في نَفسهِ لا بالنِّسبةِ إليهِ عليهِ السَّلامُ؛ لقَولهِ تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨][(٣)]، فلا وَجهَ لهُ؛ لأنَّ التَّحدِّي هُنا لَيسَ بكلِّ القُرآنِ بل ببَعضٍ[(٤)] منهُ، فلا يَتمُّ التَّقريبُ، إذ[(٥)] لا يَنطبقُ[(٦)] التَّعليلُ المُعلَّلَ، فتأمَّلْ.

وأمَّا أنَّهُ لم يُعارَضْ: فلأنَّهُ لو عُورِضَ لشَاعَ؛ لتَوفُّرِ الدَّواعِي إلى نَقلِهِ، وعَدمِ الصَّارفِ عَنهُ، والعِلمُ بذَلكَ قَطعيٌّ كسَائرِ العَاديَّاتِ لا يَقدحُ فيهِ احتِمالُ أنَّهمْ عَارضُوا ولَمْ يُنقلْ إلَينا لمانعٍ؛ كعَدمِ المُبالاةِ، وقلةِ الالتِفاتِ، والاشتِغالِ بالمُهمَّاتِ.

وأمَّا عَدمُ توقُّفِ ثُبوتِ الإعجَازِ بعدَ تَمامِ المُقدِّمتينِ المَذكُورَتينِ عَلى مُقدِّمةٍ أُخرى، وهِي أنْ يَكونَ عَدمُ مُعارَضتهِمْ لعَجزِهِمْ عَنها الظَّاهرِ مِن قَولنا: (سَواءٌ كانَ عَدمُ المُعارَضةِ معَ القُدرةِ عَليها أو بدُونِها) فلِمَا ستَقفُ أنَّ الصَّرفة أحدُ وُجوهِ الإعجَازِ القُرآنيِّ، وأحدُ احتِماليها عَلى تَحقُّقِ القُدرةِ عَلى المُعارضةِ.

---

(١) في (ب): «التوسع».

(٢) في (ج): «ولأن من».

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٥٧). والمعنى كما قال الشهاب في حاشيته على البيضاوي المسماة «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٢/ ٣٧): لو أرجع الضمير إليه أوهم أن إعجازه لكونه من أميٍّ لم يدرس ولم يكتب ولم يتعلم من غيره علماً ومعرفة.

(٤) في (أ) و(ب): «ببعضه».

(٥) في (أ): «أو».

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «لا يطابق».

وبهذا التَّفصِيلِ تبيَّنَ أنَّ الفاضِلَ التَّفتازانيَّ لم يصِبْ في زَعمِ[1] توقُّفِ ثُبوتِ الإعجَازِ القُرآنيِّ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ المَذكُورةِ كما هُو الظَّاهرُ مِن مَساقِ كَلامهِ في هَذا المَقامِ، حَيثُ قالَ في «شَرحهِ للمَقاصدِ»: أمَّا المَقامُ الأوَّلُ فهُو أنَّهُ عَليهِ السَّلامُ تحدَّى بالقُرآنِ، ودَعا إلى الإتيَانِ بسُورةٍ مِن مِثلهِ مَصاقعَ البُلغاءِ والفُصحاءِ مِن العَربِ العَرباءِ، معَ كَثرتِهمْ كَثرةَ رِمالِ الدَّهناءِ وحَصى البَطحاءِ، وشُهرتِهمْ بغَايةِ العصبيَّةِ والحميَّةِ الجَاهليَّةِ، وتَهالُكِهمْ عَلى المُباهاةِ[2] والمُباراةِ والدِّفاعِ عنِ الأحسَابِ[3]، ورُكوبِ الشَّططِ في هَذا البَابِ، فعَجزُوا حتَّى آثرُوا المُقارعةَ عَلى المُعارَضةِ، وبذَلُوا المُهجَ والأرْواحَ دُونَ المُدافعةِ، فلَو قدَروا المُعارَضةَ لعَارضُوا، ولو عَارضُوا لنُقلِ إلَينا؛ لتوفُّرِ الدَّواعِي وعَدمِ الصَّارفِ، إلى هُنا كَلامهُ[4].

فأَوْردَ في أثناءِ إثبَاتِ إعجَازِ القُرآنِ ما يُقالُ في دَفعِ احتِمالِ أنْ يَكونَ وَجهُ إعجَازهِ عَلى ما ذَكرهُ الأُستاذُ والنظَّامُ[5] مِن أصحَابِ الصَّرفةِ، فخَلطَ بينَ الكَلامَينِ في المَقامَينِ.

وتبيَّنَ أيضاً ما في قَولِ صَاحبِ «المواقِفِ»: وأمَّا أنَّهُ حِينئذٍ ـ أي: حِينَ إذ تحدَّى بهِ ولم يُعارَضْ ـ يَكونُ مُعجِزاً، فقدْ مرَّ[6]؛ أي: فيما سَلفَ مِن بَيانِ حَقيقةِ المُعجِزةِ وشَرائطِها = مِن القُصورِ؛ لِـمَا عَرفتَ أنَّ ما أسلَفهُ مِن البَيانِ لا يَفي في تَمامِ التَّقريبِ،

---

(١) في (ب) و(ج): «زعمه».

(٢) في (ب) و(ج): «المبالاة»، والمثبت من (أ)، وهو الموافق لما في «شرح المقاصد».

(٣) في (ب) و(ج): (الأحباب)، والمثبت من (أ)، وهو الموافق لما في «شرح المقاصد».

(٤) انظر: «شرح المقاصد في علم الكلام» للتفتازاني (٢/ ١٨٣).

(٥) الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والنظام أبو إسحاق.

(٦) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٧٧).

بلْ يَتبادرُ منهُ إلى الوَهمِ التَّوقُّفُ عَلى المُقدِّمةِ الثَّالثةِ بناءً عَلى أنَّ مِن جُملةِ الشَّرائطِ السَّالفِ بَيانُها تَعذُّرَ المُعارَضةِ.

اعلَمْ أنَّ المُسلِمينَ بعدَ ما اتَّفقُوا عَلى أنَّ القُرآنَ الكَريمَ مُعجزٌ عَظيمٌ قدِ اختَلفُوا في وَجهِ إعجَازِهِ:

فمِنهمْ مَن قالَ: إنه ما اشتَملَ عَليهِ مِن النَّظمِ الغَريبِ، والتَّرتيبِ العَجيبِ، والأُسلوبِ المُخالفِ لِـمَا استَنبطَ بُلغاءُ العَربِ مِن الأسَاليبِ في مَطالعِهِ ومَقاطِعِهِ، ومَفاصِلِهِ وفَواصِلِهِ، وهَذا هُو مَذهبُ بَعضِ المُعتزلةِ.

ومِنهـمْ مَـن قـالَ: إنَّـهُ ما اشـتَملَ عَليـهِ مـنَ البَلاغـةِ الَّتِي تَقاصـرَتْ عَنها سـائرُ ضُـروبِ البَلاغـاتِ، وهَـذا هُو قـولُ الجاحِـظِ مِـن المُعتزلةِ وعَليـهِ المُحقِّقـونَ مِن أهـلِ العَربيَّةِ.

وهاهُنا مُقدِّمةٌ لا بدَّ مِن تَقريرِها وبَسطِ الكَلامِ فيها؛ وهِي: أنَّ أصلَ البَلاغةِ في القُرآنِ مُتفقٌ عَليهِ لا يُنكِرهُ مَن لهُ أدْنى تَمييزٍ ومَعرفةٍ بصِناعةِ صِياغةِ الكَلامِ، إنَّما الخِلافُ في كَونِهِ في الدَّرجةِ العاليةِ الغَيرِ المُعتادةِ، فالجَاحظُ ومَن حَذا حَذوهُ أثبَتوا لهُ هَذا الكَونَ، وخَالفهُم الآخَرونَ.

وأمَّا كَونهُ في الغايةِ القُصوَى مِن المَراتبِ المُمكنةِ للبَلاغةِ فلا حَاجةَ للمُثبِتينَ إعجَازَهُ مِن جِهةِ البَلاغةِ إلى ادِّعائهِ[1]، ولا سَبيلَ لهمْ إلى إثبَاتهِ.

قالَ صاحِبُ «المَواقفِ»: وهَل رُتبُ البَلاغةِ مُتناهيةٌ؟ اختلَفوا فيهِ؛ والحقُّ أنَّ المَوجُودةَ منها مُتناهِيةٌ دُونَ المُمكنِ مِن مَراتِبها[2].

---

(١) في (ب) و(ج): «ادعائهم».

(٢) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٧٧).

ومِن هُنا اتَّضحَ عَدمُ إصابةِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ في تَقريرِ الكَلامِ في هَذا المَقامِ حَيثُ قالَ في «شَرحِهِ للمَقاصِدِ»: وأمَّا المَقامُ الثَّاني فالجُمهورُ عَلى أنَّ إعجَازَ القُرآنِ بكَونِهِ[1] في الطَّبقةِ العُليا مِن الفَصاحةِ، والدَّرجةِ القُصوَى مِن البَلاغةِ، عَلى ما يَعرفهُ فُصحاءُ العَربِ بسَليقَتهِمْ، وعُلماءُ الفِرقِ بمَهارَتهِمْ في فنِّ البَيانِ، وإحاطَتهِمْ بأسَاليبِ الكَلامِ[2].

ثمَّ إنَّهُ كما لَمْ يُصِبْ في نِسبتِهِ إلى الجُمهورِ الأمرَ المَذكُورَ، لَمْ[3] يُصبْ في نِسبةِ[4] مَعرفةِ ذَلكَ الأمرِ إلى فُصحاءِ العَربِ وعُلماءِ البَلاغةِ، فإنَّ المَعلومَ لهمْ بُلوغهُ إلى حدٍّ منَ البَلاغةِ لا يُمكنُ للبَشرِ الوُصولُ إلَيهِ، وأمَّا أنَّ ذَلكَ الحدَّ آخرُ حُدودِ البَلاغةِ فهمْ بمَعزلٍ عَن عِلمهِ.

ومِن هُنا انكَشفَ لكَ سِترٌ[5]، وهُو أنَّ حدَّ[6] الإعجَازِ مِن جِهةِ البَلاغةِ؛ عَرْضاً عَلى ما أفصَحَ عنهُ العلَّامةُ السكَّاكيُّ حَيثُ قالَ في «المِفتاحِ»: إنَّ البَلاغةَ تَتزايدُ إلى أنْ تَبلغَ حدَّ الإعجازِ، وهُو الطَّرفُ الأعلَى وما يَقربُ منهُ[7].

إلَّا أنَّهُ لمْ يُصبْ في إثبَاتِهِ المُنتهَى لمَراتبِ البَلاغةِ؛ لِـمَا عَرفْتَ أنهُ ما مِن مَرتبةٍ في البَلاغةِ إلَّا ويُمكنُ أن يُوجدَ فَوقَها مَرتبةٌ أُخرى.

---

(١) في المصدر: «لكونه».

(٢) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٣).

(٣) في (ج): «وكذلك لم».

(٤) في (ب): «نسبه».

(٥) في (ب): «سر».

(٦) في (أ): «لحد»، وفي (ج): «الحد».

(٧) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٤١٦).

وقـدِ اسـتدلَّ الشَّـريفُ الفَاضـلُ عَلى هَـذا، حَيثُ قالَ في شَـرحِ قَـولِ صَاحبِ «المَواقـفِ»: (دُونَ المُمكـنِ مِـن مَراتِبها فإنـهُ غَيرُ مُتنـاهٍ): إذ لا يَتعذَّرُ وُجـودُ ألفاظٍ هِـي أفصَـحُ مـنَ الواقِعـةِ، وأشـدُّ مُطابقـةً لمعانِيهـا، فتكـونُ أعلَـى رُتبةً فـي البَلاغةِ وهكَذا إلـى مـا لا يَتناهَى[١].

والعَجبُ[٢] أنَّ ذَلكَ الفاضِلَ معَ وُقوفهِ عَلى هَذا المَعنَى كَيفَ أتى في «شَرحهِ للمِفتاحِ» بما يُفصحُ عن خِلافهِ، حَيثُ قالَ: وهَذهِ المَرتبةُ ـ أي: المَرتبةُ الَّتِي يعجَزُ البَشرُ عنِ الإتيانِ بمِثلها ـ تَشتملُ عَلى شَيئينِ:

أحدُهمـا: الطَّـرفُ الأعلَـى مِـن البَلاغـةِ؛ أعنِـي: مـا تَنتهـي إلَيـهِ البَلاغـةُ ولا يُتصـوَّرُ تَجاوُزهـا.

والثَّانـي: مـا يَقربُ مِن الطَّـرفِ الأعلَى؛ أعنِـي: المَراتبَ[٣] العليَّـةَ الَّتِي يَتقاصرُ القِوى[٤] البَشـريَّةُ عَنها أيضاً.

ألا تَرى أنَّ آياتِ القُرآنِ المَجيدِ بأسرِها في مَرتبةِ الإعجَازِ معَ كَونها مُتفاوتةً في طَبقاتِ البَلاغةِ؟ ولقدْ أحسنَ مَن قالَ[٥]:

---

(١) انظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي مع «شرحه» للجرجاني (٣/ ٣٩٠).

(٢) في (ج): «والعجيب».

(٣) في (ب): «المرتبة».

(٤) في (ب): «العقول»، وفي (ج): «القول».

(٥) في هامش (ب): «القائل الحكيم الأنوري». والأنوري: أوحد الدين علي بن إسحاق الملقب في شعره بأنوري الأبيوردي الخاوراني.

دَرْ بَيَـان ودَرْ فَصَاحَـتْ كـي بُـوَدْ يَكْسـان سُـخَنْ
كَرْجـه كَوِيـنْدَه بُوَدْ جـون جاحِظْ وجـون أَصْمَعي
دَرْ كلامِ إيـزد بيجـون كَـهْ وحـي مَنْزَلَسْـت
كـي بُـوَدْ تَبَّـتْ يَـدَاماننـد يـا أرض ابلعـي[1]

فإنَّ قولهُ: (أعنِي ما تَنتهي إلَيهِ البَلاغةُ ولا يُتصوَّرُ تَجاوزُها) صَريحٌ في خِلافِ ما نَصَّ عَليهِ في شَرحِه للـ «المَواقفِ»[2].

ثمَّ إنهُ لم يُصبْ في قَولهِ: (معَ كونِها مُتفاوتةً في طَبقاتِ البَلاغةِ)؛ لأنَّ التَّفاوتَ في بابِ البَلاغةِ إنَّما يكونُ بارتِفاعِ شأنِ الكَلامِ وانحِطاطهِ فيها، وذَلكَ بحَسبِ مُصادَفتهِ المَقامَ بما يَليقُ بهِ مِن الاعتِباراتِ الَّتِي تَقتَضِيها، فما كانَ مُصادَفتهُ إيَّاهُ بالوَجهِ المَذكُورِ أتمَّ فشَأنُه في البَلاغةِ أعلَى، وهَذا التَّفاوتُ لا يُوجدُ في آياتِ القُرآنِ المَجيدِ؛ لأنَّ مَرجعهُ إلى القُصورِ في المُتكلِّمِ؛ لعَدمِ اقتِدارهِ عَلى إحاطَةِ جَميعِ ما يَليقُ بالمَقامِ

---

(١) قد شرحت معنى هذين البيتين في تحقيقي لـ«روح المعاني» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ الآية [هود: ٤٤] مستعيناً بأحد الإخوة ممن له إلمام بالفارسية، ونصه: متى كان الكلام سواءً في الفصاحة والبلاغة والبيان، ولو كان القائل مثل الجاحظ والأصمعي؟ وكذلك في كلام الله الذي منزلته الوحي، كيف يكون (تبت يدا) مثل (يا أرض ابلعي)؟ والمراد: أن كلام الله سبحانه وتعالى وإن كان في المعجزة سواءً ولكن النظم القرآني في نفسه يختلف من حيث فصاحته وبلاغته، فقوة فصاحة آية ما قد تختلف بالنسبة إلى آية أخرى.

وقد قيل: إن آية ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي﴾ في سورة هود قد أدهشتِ الشعراء والبلغاء والفصحاء، حتى إنهم بعد نزول هذه الآية ذهبوا إلى الكعبة وأنزلوا المعلقات عن جدران الكعبة، وقالوا: إذا كان هناك كلام أبلغ وأفصح من كلامنا فما الحاجة إلى تعليق أشعارنا على جدران الكعبة؟!

(٢) في (أ): «في شرح المواقف».

مِن الاعتِباراتِ المُناسبةِ له، وعَلى[(١)] إتيانِها بتمَامها، نَعمْ فيها تَفاوتٌ في بابِ الحُسنِ والقَبولِ؛ لأنَّ ارتِفاعَ شأنِ الكَلامِ وانحِطاطَهُ فيهِ بحَسبِ اشتِمالهِ عَلى الخَواصِّ والمَزايا، فالَّذِي دائرةُ اشتِغالهِ عَليهِما[(٢)] أوسعُ شأنُه في بابِ الحُسنِ والقَبولِ أرفَعُ، فالتَّفاوتُ فيهِ يُوجدُ في الكَلامِ المُعجزِ كما يُوجدُ في غَيرهِ؛ لأنهُ قد يَرجعُ إلى القُصورِ في المَقامِ حَيثُ لا يَتحمَّلهُ ما تَحمَّلَهُ مَقامُ كلامٍ آخرَ فَوقهُ مِن الخَواصِّ والمَزايا، بخِلافِ التَّفاوتِ السَّابقِ ذكرُهُ، فإنهُ مَخصُوصٌ بكَلامِ البَشرِ وغَيرهِ ممنْ يَجوزُ في شَأنهِ القُصورُ لا يُوجدُ في كَلامِ اللهِ تَعالى لِـمَا عَرفتَ أنَّ مَرجِعهُ إلى القُصورِ في المُتكلِّمِ[(٣)].

والتَّفاوتُ بينَ قَولهِ تَعالى: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ [المسد: ١] وقولِهِ تَعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ الآية [هود: ٤٤]، مِن قَبيلِ التَّفاوتِ النَّاشئِ مِن قُصورِ المَقامِ، عَلى ما نبَّهَ عَليهِ الحَكيمُ الأنوريُّ في الشِّعرِ المَنقولِ فيما سَبقَ، وإنْ لم يَتنبَّه لهُ الشَّريفُ الفاضِلُ.

والفَرقُ بينَ الارتِفاعَينِ المَذكُورينَ في ذَينكَ التَّفاوُتينِ قدْ ذَهبَ عَلى العلَّامةِ السَّكَّاكيِّ، فذَهبَ في «المفتاحِ» إلى ما ذَهبَ ولم يَتنبَّه لهُ النَّاظِرُونَ في كَلامهِ، وقدْ تعرَّضنا لهذا في «إصلاحِ المِفتاحِ» وكشَفنا عنهُ الغِطاءَ في «شَرحِهِ» بعَونِ المَلكِ الفتَّاحِ.

ومِنهمْ مَن قالَ: إنهُ مَجموعُ الأمرَينِ، أي: النَّظمِ الغَريبِ، وكَونهِ في الدَّرجةِ العاليةِ مِن البَلاغةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، وهَذا القَولُ مَنسوبٌ إلى القَاضِي الباقلَّانيِّ.

---

(١) في (ج): «أو على».

(٢) في (ب): «اشتماله عليها» بدل «اشتغاله عليهما».

(٣) في (ب) و(ج): «التكلم».

ومِنهمْ مَن قالَ: إنَّهُ ما اشتَملَ عَليهِ منَ الإخبارِ عنِ الغَيبِ مُطابقاً لِـمَا هُو الواقعُ بعدَ ذَلكَ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] وإنَّما قيَّدنا الواقِعَ بقَولنا: (بَعدَ ذَلكَ)؛ لأنَّ الإخبارَ عَن الغَيبِ الواقعِ قَبلهُ يَحتملُ أنْ يَكونُ بواسِطةِ الجنِّ فلا يَصلحُ وَجهاً للإعجَازِ.

قالَ الآمديُّ في «أبكارِ الأفكَارِ»: ولَيسَ المُعجزُ نَفسَ الإخبارِ عَن الغَيبِ، ولا نفسَ وُقوعِ المُخبَرِ عنهُ إذا كانَ مِن الأمُورِ العاديَّةِ، بلِ المُعجزُ مِن ذَلكَ عِلمُهُ بالغَيبِ الَّذِي دلَّ عَليهِ وُقوعُ المُخبرِ عنهُ.

ومنهمْ مَن قالَ: إنَّهُ عَدمُ اختلافِهِ وتَناقُضهِ معَ ما فيهِ منَ الطُّولِ والامتِدادِ، وتمسَّكوا في ذَلكَ بقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، وكأنَّ هَذا القائلَ غَافلٌ عَن وُقوعِ التَّحدِّي بمِقدارِ سُورةٍ منهُ، أو جاهلٌ بأنَّ التَّحدِّيَ بهِ يَستلزِمُ أنْ يُوجدَ الإعجَازُ في كلِّ بَعضٍ منهُ مِقدارهُ[1] مِقدارُ سُورةِ الكَوثرِ، فتدبَّرْ.

ثمَّ إنَّ دِلالةَ الآيةِ المَذكُورةِ عَلى أنَّه كلامُ اللهِ تَعالى لا كَلامُ غَيرهِ مِن المَخلُوقاتِ؛ لِـمَا ذُكرَ مِن أنَّ فيه ما هُو مِن خَصائصِ كَلامِهِ تَعالى.

وأمَّـا أنَّ جِهـةَ إعجَـازهِ تِلـكَ الخاصيَّةُ فـلا دِلالـةَ فيها عَليـهِ؛ لأنَّ إعجَـازَهُ أمرٌ وكَونَـهُ كَلامَ اللهِ تَعالـى أمـرٌ آخـرُ، وقـدْ أطنَبنـا الـكلامَ فـي هَـذا المَقـامِ فـي بَعـضِ تَعلِيقاتِنا.

ومِنهم مَن قالَ: إنَّ إعجَازهُ بالصَّرفة، عَلى معنَى أنَّ العَربَ كانَتْ قادِرةً قبلَ البِعثةِ

(١) كلمة: «مقداره» ليست في (ب).

عَلى كَلامٍ مثلِ القُرآنِ، لكنَّ اللهَ تَعالى صَرفهمْ عنِ المُعارَضةِ معَ بقاءِ[١] قُدرَتهمْ عَليها، أو بدُونها، عَلى اختِلافِ الرَّأيينِ.

قالَ الآمديُّ في «أبكارِ الأفكارِ»: وذَهبَ الأكثَرونَ كالأُستاذِ أبي إسْحاقَ والنَّظامِ وبَعضِ الشِّيعةِ وغَيرهمْ إلى أنَّ العَربَ كانتْ قادِرةً عَلى مِثلِ كلامِ القُرآنِ قَبلَ البِعثةِ، وأنهُ لا إعجَازَ في القُرآنِ، وإنَّما المُعجزُ صَرفُ بُلغاءِ العَربِ عَن مُعارَضتهِ: إمَّا بصَرفِ دَواعِيهمْ كما قالهُ النظَّامُ والأُستاذُ أبو إسحَاقَ، وإمَّا بسَلبهمُ العُلومَ الَّتي لا بدَّ منها في المُعارَضةِ كما قالَهُ الشَّريفُ المُرتضَى مِن الشِّيعةِ[٢]، إلى هُنا كَلامهُ.

وبهذا التَّفصِيلِ تبيَّنَ الخَللُ في بَيانِ الفَاضلِ التَّفتازانيِّ مَعنى الصَّرفة المَنسُوبةِ إلى النظَّامِ حَيثُ قالَ في «شَرحهِ للمِفتاحِ»: وبالجُملةِ في الكَلامِ إشَارةٌ إلى أنَّ وَجهَ إعجَازِ القُرآنِ أمرٌ مِن جِنسِ البَلاغةِ والفَصاحةِ، وهُو كَونهُ في الطَّبقةِ العُليا مِنهما، لا كما ذَهبَ إليهِ النظَّامُ وجَمعٌ مِن المُعتزلةِ أنَّ إعجَازهُ بالصَّرفة، بمَعنى أنَّهُ لمْ يكنْ مُعجِزاً في نَفسهِ، وأمكَنَ للعَربِ أن يُعارِضوهُ، إلَّا أنَّ اللهَ تَعالى صَرفهمْ عَن ذَلكَ، وسَلبَ عُلومَهمْ بهِ وقُدرَتهمْ عَليهِ = لِمَا عَرفتَ أنَّ الصَّرفة بهذا المَعنَى مَذهبُ المُرتضَى لا مَذهبُ النظَّامِ.

وقالَ الفاضِلُ المَذكُورُ في «شَرحهِ للمَقاصدِ»: وذَهبَ النظَّامُ، وكَثيرٌ مِن المُعتزلةِ، والمُرتضَى مِن الشِّيعةِ، إلى أنَّ إعجَازهُ بالصَّرفةِ؛ وهِي أنَّ اللهَ تَعالى

---

(١) كلمة: «بقاء» ليست في (ج).

(٢) انظر: «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» للشريف المرتضى، تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، (ص: ٣٣).

صَرفَ المُتَحدِّينَ عَن مُعارَضتهِ معَ قُدرَتهمْ عَليها، وذَلكَ إمَّا بسَلبِ قُدرَتهمْ، أو بسَلبِ دَواعِيهِمْ، أو بسَلبِ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في الإتيانِ بمِثلِ القُرآنِ، بمَعنَى أنَّها لم تَكنْ حَاصلةً لهم، أو بمَعنى أنَّها كانَتْ حاصِلةً فأزالَها اللهُ تَعالى، وهَذا هُو المُختارُ عِندَ المُرتَضى(١).

ولا يخفَى ما فيهِ مِن الخَللِ:

أمَّا أولاً: فلأنَّ ما ذَكرهُ بقَولهِ: (وذَلكَ إمَّا بسَلبِ... إلخ) لا يصلُحُ تَفصِيلاً لِمَا أجمَلهُ؛ لأنَّهُ شَرَطَ فيهِ وُجودَ القُدرةِ عَلى المُعارَضةِ، وهِي مَفقُودةٌ في كلٍّ مِن شِقَّيْ هَذا التَّفصيلِ.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ سَلبَ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في المُعارَضةِ لا يَصلحُ أنْ يَكونَ مُقابلاً لسَلبِ قُدرَتهمْ عَلى المُعارَضةِ، إذ حِينئذٍ لا يَتحقَّقُ القُدرةُ عَليها فيَندرجُ تَحتَ سَلبها.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّ السَّلبَ بمَعنى عَدمِ الحُصولِ ابتداءً لا يَصلحُ تَفسِيراً للصَّرفةِ وهُو بمَعزلٍ عَن مُرادِ القَائلينَ بها.

وأمَّا رابِعاً: فلأنَّ مَذهبَ المُرتضَى إزالةُ القُدرةِ بسَلبِ العُلومِ الَّتِي لا بدَّ مِنها في المُعارضةِ، لا ما يَعمُّ مِنها ومِن إزالَةِ الدَّواعِي، إذ حِينئذٍ يَنتظِمُ ما ذَكرهُ المَعنَى الَّذي ذَهبَ إليهِ الأُستاذُ والنظَّامُ.

وقالَ الشَّريفُ الفَاضلُ في «شَرحهِ للمِفتاحِ»: وقد أشارَ بما ذَكرهُ إلى ما اختارَهُ في آخرِ التَّكملةِ مِن أنَّ وَجهَ الإعجازِ هُو أمرٌ مِن جِنسِ البَلاغةِ والفَصاحةِ، كما يَجدهُ

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٤).

أربَابُ الذَّوقِ، لا ما ذَهبَ إليهِ بَعضُهمْ مِن الصَّرفة؛ أي: صَرفِ اللهِ سُبحانهُ دَواعِي العَربِ عَن مُعارَضتهِ معَ قُدرَتهم عَليها.

ولا يَخفَى ما فيهِ من القُصورِ؛ لأنَّ ما ذَكرَه أحدُ مَعنيَي الصَّرفة، والمَقامُ مَقامُ ردِّ القَدْرِ المُشتركِ بَينهُما، فكانَ حقَّهُ أنْ يَذكرَ المَعنَيينِ اللَّذَين ذَهبَ إلى كلٍّ منهُما فِرقةٌ مِن أصحَابِ الصَّرفة.

ثمَّ قالَ الفَاضلُ المَذكُورُ في «الشَّرحِ» المَزبورِ: أو مِن وُرودِهِ عَلى أُسلوبٍ مُباينٍ لأسَاليبِ كلامِهمْ في خُطبهمْ وأشعَارهمْ، لا سيَّما في مَطالعِ السُّورِ ومَقاطعِ الآيِ؛ مِثلَ: يُؤمنونَ، يَعلمونَ، يَفقهونَ، أو مِن سلامَتهِ معَ طُولهِ جدّاً عنِ التَّناقضِ، أو مِن اشتِمالهِ عَلى الغُيوبِ[1]، فهَذهِ أقوالٌ خَمسةٌ في وَجهِ الإعجَازِ لا سَادسَ لها.

وأنتَ بعدَ ما أحطْتَ بما قدَّمناهُ مِن التَّفصِيلِ، وَقفتَ عَلى أنَّ قولهُ: (لا سَادسَ لها) لَيسَ بصَحيحٍ؛ فإنَّ قَولَ القاضِي أبي بَكرٍ سادِسٌ لها، عَلى أنَّ هاهُنا أقوالاً أُخرَ ذَكرها الآمِديُّ، حيثُ قالَ في «أبكارِ الأفكَارِ»: ومنهم مَن قالَ في وَجهِ الإعجَازِ فيهِ: مُوافَقتهُ لقَضيَّةِ العَقلِ في دَقيقِ المَعاني، ومِنهمْ مَن قالَ: وَجهُ الإعجَازِ فيهِ إنَّما هُو قِدمهُ، ومِنهمْ مَن قالَ: وَجهُ الإعجَازِ فيهِ كَونهُ دالّاً عَلى الكَلامِ القَديمِ.

قالَ الفاضِلُ المَذكورُ في «شَرحِهِ للمَواقفِ» عندَ تَفصيلِ القَولِ بالصَّرفة: فقالَ الأستَاذُ أبو إسْحاقَ منَّا، والنظَّامُ مِن المُعتزلةِ: صَرفهمْ اللهُ تَعالى عَنها معَ قُدرَتهمْ عَليها، وذَلكَ بأنْ صَرفَ دَواعِيَهمْ إلَيها معَ كَونهمْ مَجبُولينَ عَليها، خُصوصاً عِندَ تَوفُّرِ الأسْبابِ الدَّاعيةِ في حقِّهمْ؛ كالتَّقريعِ بالعَجزِ، والاستِنزالِ عنِ الرِّياساتِ، والتَّكليفِ بالانقِيادِ، فهَذا الصَّرفُ خارقٌ للعَادةِ فيَكونُ مُعجزاً.

---

(١) في (أ) و(ب): «العيوب».

وقالَ المُرتضَى مِن الشِّيعةِ: بلْ صَرَفهمْ بأنْ سَلبَهمْ العُلومَ الَّتِي يُحتاجُ إلَيها في المُعارضةِ، يَعني: أنَّ المُعارضةَ والإتيانَ بمِثلِ القُرآنِ يَحتاجُ[١] إلى عُلومٍ يُقتدَرُ بها عَليها، وكانَتْ تلكَ العُلومُ حاصِلةً لهمْ لكنَّهُ تَعالى سَلبها عَنهمْ فلمْ يَبقَ لهمْ قُدرةٌ عَليها، إلى هُنا كَلامهُ[٢].

وهذا[٣] التَّفصِيلُ منهُ كالاعتِرافِ بالتَّقصيرِ في بيانِ القَولِ بالصَّرفة الواقعِ في «شَرحِهِ للمفتاحِ».

وقدِ استُدِلَّ عَلى بُطلانِ الصَّرفة بوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ فُصحاءَ العَربُ إنَّما كانُوا يَتعجَّبونَ مِن حُسنِ نَظمهِ وبَلاغَتهِ وسَلاستهِ في جَزالتهِ، ويَرفُضونَ[٤] رُؤوسَهم عِندَ سَماعِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ - الآية - لذَلكَ، لا لعَدمِ تأتِّي المُعارضَةِ معَ سُهولَتها في نَفسِها.

الثَّاني: أنهُ لو قُصدَ الإعجَازُ بالصَّرفة لكانَ المُناسبُ تَركَ الاعتِناءِ ببَلاغَتهِ وعلوِّ طَبقتهِ؛ لأنَّهُ كلَّما كانَ أنزَلَ في البَلاغةِ وأدخَلَ في الرَّكاكةِ، كانَ عَدمُ تيسُّرِ المُعارَضةِ أبلغَ في خَرقِ العادةِ.

الثَّالثُ: قولُه تَعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ فإنَّ ذِكرَ الاجتِماعِ والاستِظهارِ بالغَيرِ في

---

(١) في (ب): «محتاج».

(٢) انظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٣/ ٣٩٢).

(٣) في (ج): «وهذا».

(٤) كذا في جميع النسخ، والذي في «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥): «يرقصون».

مَقامِ التحدِّي إنَّما يَحسنُ فيما لا يَكونُ مَقدُوراً للبَعضِ، ويُتوهَّمُ كَونهُ مَقدُوراً للكُلِّ، فيَقصدُ نَفيَ ذلكَ، كذا قالَ الفَاضلُ التَّفتازانيُّ في «شَرحِهِ للمَقاصِدِ» [1].

ولا يَذهبُ عَليكَ أنَّ الوَجهَ الأَوَّلَ كما يُبطِلُ القولَ بالصَّرفة يُبطلُ سَائرَهُ غَيرَ القَولِ بالبَلاغةِ في الطَّبقةِ العاليةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، بلْ هُو في الحَقيقةِ دَليلُ القائلينَ بها، وأنَّ الوَجهَ الثَّاني والثَّالثَ إنَّما يُبطِلُ الصَّرفة عَلى أحدِ الاحتِمالينِ، وهَذا الَّذِي اختَارهُ الأُستاذُ والنظَّامُ.

ثُمَّ قالَ الفَاضلُ المَذكُورُ في «الشَّرحِ المَزبُورِ»: فإنْ قيلَ: لو كانَ القَصدُ إلى الإعجَازِ بالبَلاغةِ لكانَ يَنبغِي أنْ يُؤتَى بالكُلِّ في أعلَى الطَّبقاتِ؛ لكَونهِ أبلغَ في خَرقِ العادةِ، والمذهَبُ أنَّ اللهَ تَعالى قادِرٌ عَلى أنْ يأتِي بما هُو أفصَحُ مما أتَى بهِ وأبلَغُ، وأنَّ بَعضَ الآياتِ في بابِ البَلاغةِ أعلَى وأرفَعُ؛ كقَولهِ تَعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ - الآيةَ - بالنِّسبةِ إلى سُورةِ الكَافرينَ مَثلاً؟

قُلنا: هَذا أولَى في الغَرضِ [2] وأوضَحُ في المَقصُودِ، بمَنزلةِ صانِعٍ يُبرزُ في مَصنُوعاتهِ ما لَيسَ غايةَ مَقدُورهِ ونِهايةَ مَيسُورهِ، ثُمَّ يدعُو جَماهيرَ الحذَّاقِ في الصِّناعةِ إلى أنْ يأتُوا بما يُوازِي، أو يُداني، أو أدوَنَ مما ألقاهُ وأهونَ مما أبداهُ، انتَهى كَلامهُ [3].

ولقدْ أخطأَ في السُّؤالِ، وما أصابَ في الجَوابِ:

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥).

(٢) قوله: «أولى في الغرض» كذا في جميع النسخ، والذي في «شرح المقاصد» للتفتازاني: «أوفى بالغرض».

(٣) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٨٥).

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ مَبنَى الشَّرطيَّةِ القائلةِ: (لو كانَ القَصدُ إلى الإعجَازِ بالبَلاغةِ لكانَ يَنبغِي أنْ يُؤتى بالكلِّ في أعلَى الطَّبقاتِ) عَلى إمكانِ وُجودِ كلامٍ في أعلَى الطَّبقاتِ.

وقدْ عَرفتَ أنَّ ذَلكَ غَيرُ مُمكنٍ؛ لِـمَا تَقرَّرَ فيما سَبقَ أنَّ المَراتِبَ المُمكِنةَ في البَلاغةِ غَيرُ مُتناهِيةٍ.

ومِن هُنا ظَهرَ خَللٌ مِن وَجهٍ آخرَ في الكَلامِ المَذكُورِ، حَيثُ كانَ المَفهُومُ منهُ أنْ يَكونَ بَعضُ القُرآنِ في أعلَى طَبقاتِ البَلاغةِ.

وأيضَاً قولُهُ: (وإنَّ بَعضَ الآياتِ في بابِ البَلاغةِ أعلَى وأرفَعُ) لَيسَ بصَحيحٍ؛ لِـمَا عَرفتَ أيضَاً فيما تقدَّمَ أنَّ الآياتِ القُرآنيةَ سَواسيةٌ في بابِ البَلاغةِ لا تَفاوُتَ فيها مِن تِلكَ الجِهةِ، إنَّما التَّفاوتُ بَينها مِن جِهةِ الاشتِمالِ عَلى الخواصِّ والمَزايا، وهَذا التَّفاوتُ في بابِ الحُسنِ والقَبولِ.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ التَّمثيلَ لا يُطابقُ المُمثَّلَ؛ لأنَّ الدَّعوةَ والتَّحدِّيَ منَ الرَّسولِ عَليهِ السَّلامُ، والقُرآنُ كَلامُ اللهِ تَعالى لا كَلامهُ، فلمْ يكنْ واحِدٌ مِنهُما بمَنزلةِ الصَّانعِ المَذكُورِ.

ثُمَّ إنكَ بعدَ ما أحطْتَ جَوانبَ[1] المَقالِ في هذا المَقامِ، وعَلمتَ ما هُو المُختارُ مِن القيلِ والقالِ، عَرفتَ ما في كَلامِ الإمامِ البَيضاويِّ في دِيباجةِ «تَفسِيرِهِ» وهُو قَولهُ: فتحدَّى بأقصَرِ سُورةٍ مِن سُورِهِ مَصاقعَ الخُطباءِ من العَربِ العَرباءِ فلَم يَجدْ بِهِ قَديراً، وأفحَمَ مَن تصدَّى لمُعارَضتهِ مِن فُصحاءِ عَدنانَ وبُلغاءِ قَحطانَ حتَّى حسِبوا أنَّهمْ سُحروا تَسحيراً[2] = مِن الخَللِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ مِن خِتامِ كَلامِهِ أنْ لا يَكونَ تِلكَ

(١) في (ب): «جواب».

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٢٣).

البُلغاءُ عارِفينَ ببُلوغِ القُرآنِ إلى الطَّبقةِ العاليةِ مِن البَلاغةِ الخَارجةِ عَن طَوقِ البَشرِ، بلِ الظَّاهرُ مِنهُ أنْ يَكونُوا مِن القائِلينَ بالصَّرفة، فلا يُناسبُ مَساقَ الكَلامِ؛ لأنهُ صَريحٌ في التَّحدِّي مِن جِهةِ البَلاغةِ، ولا يَصلحُ غايةً لِـمَا في سِياقهِ مِن المُبالغةِ[1] مِن جِهتِها.

وبالجُملةِ: قدْ بالغَ في بَيانِ الإفحَامِ، لكْن لا عَلى وَجهٍ يُخرجُ مَدحاً للقُرآنِ كما هُو مُقتضَى المَقامِ، بلْ نَقولُ: إنَّهُ غَيرُ مُطابقٍ للواقِعِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ الشَّيخُ في «دَلائلِ الإعجازِ»، حَيثُ قالَ عِندَ استِدلالهِ عَلى بُطلانِ القَولِ بالصَّرفة: وممَّا يَلزمُهمْ عَلى أصلِ المَقالةِ أنَّ العَربَ لو كانَتْ مُنعتْ مَنزلةً مِن الفُصاحة قدْ كانُوا عَليها لكَانُوا يَعرفُونَ ذَلكَ مِن أنفُسهمْ، ولو عَرفُوهُ لكانَ يَكونُ قدْ جاءَ عَنهمْ ذِكرُ ذَلكَ، ولكَانوا قدْ قالُوا للنَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ: إنَّا كُنا نَستطِيعُ قبلَ هَذا الَّذِي جِئتَنا بهِ، ولكنَّكَ قدْ سَحرْتَنا واحتَلْتَ في شَيءٍ حالَ بَيننا وبَينهُ، فقد نَسبُوهُ إلى السِّحرِ في كَثيرٍ مِن الأمُورِ كما لا يَخفَى، وكانَ أقلَّ ما يَجبُ في ذَلكَ أنْ يَتذاكَروهُ فيما بَينَهمْ، ويَشكُوَهُ البَعضُ إلى البَعضِ، ويقُولُوا: ما لنا قَد نُقِصْنا في قَرائحِنا، وقَد حَدثَ كُلولٌ في أذهَاننا؟ ففي أنْ لَمْ يَرِدْ[2] ولم يُذكرْ أنَّهُ كانَ مِنهمْ قَولٌ في هَذا المَعنَى لا ما قلَّ ولا ما كَثرَ دَليلٌ عَلى أنَّهُ قَولٌ فاسدٌ، ورأيٌ ليسَ مِن آراءِ ذَوي التَّحصِيلِ، إلى هُنا كَلامهُ بعِبارتِهِ[3]. واللهُ أعلمُ.

والحَمدُ للهِ عَلى الإتمامِ ولرَسُولهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ[4].

***

---

(١) في (ب): «البلاغة».

(٢) في «أ»: (يرو).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٦١٤ ـ ٦١٥).

(٤) الخاتمة في (ب) فقط، وجاء في (أ): «تمت الرسالة، ولله الحمد والمنة».